التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية

د. يحيى بوزيدي
أستاذ بقسم العلوم السياسية جامعة جيلالي ليابس – الجزائر.

تواجه الدول الإفريقية الكثير من المشكلات الأمنية في مناطقها الحدودية، والتي تتسم بالتعقيد نظراً للخصوصيات التي رافقت تلك الحدود في نشأتها وتطورها، وأيضاً لطبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية، ومساراتها، وخياراتها التنموية، والتي اتسمت جلّها بالإخفاق في العقود الأولى التالية لمرحلة الاستقلال.

تقتضي مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في المناطق الحدودية الإفريقية استحداث آليات للتعاون الجماعي؛ لأنّ طبيعتها العابرة للحدود تفرض هذا

النمط من الحلـــول، وقد عملت الحكومات الإفريقية على بنـــاء اســـتراتيجيات عديدة في هـــذا الإطار، ســـواء من خلال الاتفاقيات الثنائيـــة، أو الإقليمية، أو الدولية، وفـــي العقود الأخيرة أُســـند هذا الدور بشـــكلٍ خاصٍّ للاتحاد الإفريقي؛ فعلى خطى منظمة الوحـــدة الإفريقية وضـــع الاتحاد برنامجاً بشـــأن الحـــدود بدأ تنفيذه منـــذ ٢٠٠٧م، يلتزم فيه بأجندة حدودية تدريجية تعترف بالإســـهام الإيجابي بحوكمة الحدود في تحقيق السلم، والأمن، والتكامل، وتقاسم وتيسير التجارة، بالإضافة إلى النمو الشامل، والتنمية المستدامة في الأراضي الحدودية. ويقع ضمن أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ إنشـــاء قارة متكاملة موحدة سياســـياً، وتطمح الأجندة إلى أن يكـــون لديها بنية تحتية من طراز عالمي، وقارة من الحدود السلســـة، وإدارة الموارد عبر الحدود من خلال الحوار، وأيضاً تنفيذ اســـتثمارات مشـــتركة عبر الحدود لاستغلال الموارد المشتركة[1].

يبـــدو أنه ما يزال أمام الـــدول الإفريقية الكثير مـــن العمـــل لتحقيق الأهـــداف التي ســـطرتها في الاتحاد الإفريقي، وغيره من الهياكل، والمؤسســـات، والاتفاقيات، وذلك لأنّ الواقع يكشف عن وجود العديد من الأزمات التي تكبل المناطق الحدودية الإفريقية، ما يعني أنّ هناك عوامل تحول دون تجسيد الأهداف المســـطرة للارتقاء بتلك الأقاليـــم وتحقيق التكامل الإفريقي، ويظهـــر ذلك من خلال عدم الاســـتقرار السياسي، والنزاعات الحدودية، والحركات المسلحة، ســـواء الأيديولوجية منها أو الانفصالية، والتي تنتقل بين حدود البلدان، فضـــلاً عن الخلافات بين الدول الإفريقية.

تأسيساً على كلّ هذا تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

– إلـــى أي مدًى يمكن للـــدول الإفريقية صياغة برامج تعاون إقليمي لحلّ المشكلات التي تواجهها في مناطقها الحدودية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

– ما مراحل نشـــأة وتطور الحدود السياســـية الإفريقية؟

– ما الخصائص الجغرافية السياســـية للمناطق الحدودية الإفريقية؟

– ما أبرز المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية في المناطق الحدودية؟

– ما التحديات التي تحول دون حلّ المشـــكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية ترى:

أنّ بنيـــة المناطـــق الحدوديـــة الإفريقية تبقى مشاكلها وتعقيداتها عصيّة عن الحلول الإقليمية، إلى جانب التباين الكبير في السياسات بين دولها.

وسيتـم اختبـار هـذه الفرضيـة والإجابـة عـن الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: نشـــأة وتطور الحدود السياســـية الإفريقية.

المحـــور الثاني: الجغرافيا السياســـية للمناطق الحدودية الإفريقية.

المحور الثالث: المشـــكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية.

(١) يهدف المنظور الإفريقي الجديد للحدود إلى: تعزيز منهج متعدد الأوجه والأبعاد تجاه الحدود الإفريقية، وذلك من خلال تعزيز إمكاناتها التكاملية، وبذلك تصبح الحدود هي نقاط التقاطع التي تربط العمل العام للدول في قطاعات الأمن والاقتصاد والتجارة والبنية التحتية والبيئة والشؤون الاجتماعية، وما إلى ذلك. والحاجة لتصميم أجندة بشأن حوكمة الحدود الإفريقية؛ كإطارٍ توجيهيّ لتنسيق السياسات الحدودية على المستويات القارية والإقليمية والوطنية؛ بهدف تحقيق مزيد من الترابط. واستخدام الحدود كوسيلة لتعزيز السِّلم والأمن والاستقرار، ولتحسين التكامل وتسريعه من خلال الحوكمة الفعّالة للحدود، مع تيسير حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: مسودة استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود، أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، نوفمبر ٢٠١٧م، ص٤.

المحـــور الرابـــع: تحديات التعـــاون الأمني في المناطق الحدودية.

المحور الأول: نشأة وتطور الحدود السياسية الإفريقية:

قبـــل الاســـتعمار الأوروبي؛ كانـــت القارة الإفريقية تسودها ممالك من السكان الأصليين[١]، يفصلهـــا عن بعضها تخوم، كأن تكون أرض غير مسكونة أو مناطق مستنقعات[٢]، وبدأت التخوم تتقلص مـــع وصول الاســـتعمار الأوروبي الذي تدرج في ســـيطرته على القارة بدءاً بأطرافها، وسواحلها، وصولاً إلى تقاسمها في مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤م؛ فقبل هذا المؤتمر كانت الأراضي المستعمرة من القارة حوالي ١٠٪ من مساحتها، ليرتفع بعد ٢٠ سنة من المؤتمر إلى٩٠٪ [٣].

وقد عكس التقسيم الاستعماري ميزان القوة في أوروبا، حيث احتلت فرنســـا وبريطانيا أكبر المســـاحات من الأراضـــي الإفريقية، في حين كانت ألمانيا وإيطاليا تشهدان مرحلة صعود بعد سلســـلةٍ من الحروب أدت إلى استقلالهما عن الإمبراطورية النمساوية البلجيكية، أما البرتغال وإسبانيا فكانتا في مرحلة تراجع[٤].

يُظهر هـــذا التطـــور أنّ تقســـيم الحدود السياســـية في إفريقيا لم يكـــن انبثاقاً داخلياً أو طبيعياً، بل كان نمطـــاً مفروضاً من الخارج، وثمرة توسّـــع من القوى الدخيلـــة في فراغات سياســـية تحدّد بالتجزئة، ومن ثمّ فهذه الحدود تقســـيمٌ اصطناعي مختلق في أســـاس وجوده، وخاطئ اقتصادياً[٥].

وبعد الاســـتقلال؛ اتخـــذت منظمة الوحدة الإفريقيـــة قـــراراً فـــي عـــام ١٩٦٣م يعترف بالحدود كما هي عند الاســـتقلال، وذلك منعاً للانشـــقاق بين الدول الإفريقيـــة، غير أنّ ذلك لمن يمنع من بـــزوغ الكثير من الصراعات ذات الطابـــع الحدودي بين الـــدول؛ عند محاولة كلّ دولةٍ جديدة ممارســـة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود[٦]، وقد أخفقت كلّ المحـــاولات الانفصالية على طـــول القارة وعرضهـــا، حيث تمّ الاحتفاظ بكلّ الحدود التي

(١) تشير الدراسات إلى أنّ الإنسان عاش منذ القدم في إفريقيا، والبعض منها يعتبرها أصلاً لبعض السلالات، غير أنّ القارة مع ذلك عاشت على هامش الحضارة، حيث لم تعرف في عمقها دولاً كبيرة باستثناء تلك التي ظهرت على أطرافها على غرار الحضارة الفرعونية، ولكن هذا لا ينفي وجود دول نشأت فيها قديماً، ينظر: محمد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا: دراسة لمقومات القارة، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط١، ٢٠١٢م، ص (١٨-١٩).

(٢) محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ط١، أكتوبر ١٩٨٠م، ص٢٢٣.

(٣) رجب محمد عبد الحليم وآخرون، الموسوعة الإفريقية: لمحات من تاريخ القارة الإفريقية، القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، المجلد الثاني، ط١، مايو ١٩٩٧م، ص (٣٢٠-٣٢١).

(٤) تمّ تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية، واحتلت فرنسا أكبر مساحة من الأراضي الإفريقية؛ إذ مدّت نفوذها في الجزائر ومراكش وتونس في الشمال الإفريقي، وإفريقيا الغربية الفرنسية، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية، فضلاً عن ساحل العاج، وداهومي والصومال الفرنسي، وغينيا ومدغشقر. واحتل الاستعمار البريطاني: مصر والسودان وإفريقية الشرقية وروديسا الجنوبية وبتسوانا ونيجيريا، وساحل الذهب، وسيراليون، وغامبيا والصومال البريطاني. أما المستعمرات الألمانية فهي توغو، وجنوب غرب إفريقيا، وإفريقيا الشرقية الألمانية، والكاميرون، أما الاستعمار الإيطالي فكان له الصومال الإيطالي وإريتريا، وليبيا، وكان نصيب الاستعمار الإسباني أقلّ مساحة، وهي ريودورو، وسبتة ومليلية، وغينيا الإسبانية وفرناندوبو، وكان لبلجيكا الكونغو الحرة. ينظر: رجب محمد عبد الحليم وآخرون، الموسوعة الإفريقية: الجغرافيا، القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، المجلد الأول، ط١، مايو ١٩٩٧، ص٦٣٥.

(٥) عبدالعزيز رفاعي، مشكلات إفريقيا في عهد الاستقلال، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط١، ١٩٧٠م، ص٦٢.

(٦) محمد عبدالغني سعودي، مرجع سابق، ص٢٢٦.

ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال باستثناء التعديلَيْن الناجمَيْن عن انفصال إريتريا وجنوب السودان[١]، غير أنّ فشل المحاولات الانفصالية لا يقتضي بالضرورة نهاية المشكلات الحدودية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، إذ ما تزال القارة ترزح تحت وطأة تهديدات أمنية عديدة تجد في المناطق الحدودية بيئةً مناسبة لها.

المحور الثاني: الجغرافيا السياسية للمناطق الحدودية الإفريقية:

انعكست طريقة تَشكّل الحدود الإفريقية على خصائصها الجغرافية السياسية، ويظهر ذلك في أبعادٍ مختلفة، فالحدود الإفريقية هي الأطول مقارنةً بحدود القارات الأخرى، وذلك لشدة تجزئة القارة، وشدة تداخل حدودها، وكثرة الدول الداخلية، وهذا أدى أيضاً إلى تعدّد الجيران في الكثير من الحالات، فأغلب الوحدات الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركة معها في حدودٍ أرضية عن خمسة أو ستة حدود[٢].

ومن الناحية الطوبوغرافية؛ يغلب على تخطيط الحدود السياسية الإفريقية اتباع الحواجز الجبلية والأنهار، والخطوط الفلكية؛ أي التي تتبع خط طول أو درجة عرض معيّنة[٣]. ويندر وجود حدود طبيعية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء[٤]، ولا تقلّ نسبة الحدود المستقيمة أو الهندسية عن ثُلث الحدود بين

(١) الدرديري محمد أحمد، الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، مارس ٢٠١٧م، ص١٥.

(٢) جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م، ص٧٩.

(٣) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٤) الشيخ باي الحبيب، الاقتصاديات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعدة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٠٤/٠٧م، ص٥.

أضحت المناطق الحدودية تدور في حلقة مفرغة بين تدهور الظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية، ونشاط الحركات الانفصالية والجماعات المسلحة، وشبكات الجريمة المنظمة

دول القارة[٥].

ومن الناحية الاقتصادية؛ توجد في الكثير من المناطق الحدودية الإفريقية موارد طبيعية؛ فمثلاً يقع في شمال النيجر الغني باليورانيوم -أيضاً- شريطٌ ضيّق من مواقع التنقيب عن الذهب، يمتد من الحدود التشادية إلى الحدود الجزائرية، التي تقع بمحاذاتها المنطقة الرئيسية الثانية للتنقيب عن الذهب بالقرب من «تشيباراكتين»، إلى الشمال من «ادرار بوس» في منطقة أغاديس[٦].

وقد نجمت اختلالاتٌ ديموغرافية عن اعتماد الخطوط الفلكية، والعوامل الطبيعية، وتغليب المصالح الاستعمارية المتنافسة، في تقسيم الحدود الإفريقية؛ كان أبرز مظاهرها في ظلّ الكثافة المرتفعة على جانبي الحدود، والتجانس السكاني والقبلي، تقسيم القبائل والإثنيات بين أكثر من دولة، بمرور الحدود في أرض القبيلة الواحدة؛ فأضحت (الحدود) وكأنها سكّين يقطع ما بين ذوي القربى، ومن الأمثلة

(٥) عاشور مسعود النجار، مشكلات الحدود السياسية في القارة الإفريقية، مجلة كلية الآداب، العدد السابع، ، ص٢٤٩.

(٦) ماثيو بيليرين، ما وراء (الغرب المتوحش): حمى الذهب في شمال النيجر، (ترجمة محمد صالح عياد)، مسح الأسلحة الصغيرة، تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة احاطة، ديسمبر ٢٠١٧، ص٤.

علـــى ذلك ما حصل للهوســـا والفولاني بين نيجيريا والنيجر والكاميرون. وشعب الإيفي بين توجو وغانا. والباكونجو بين الكونغو الديمقراطية (زائير ســـابقاً) وجمهورية الكنغو (الكونغو-برازافيل). والأزاندي في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوســـطى. وشـــعب الصومال الـــذي يمتد فـــي إثيوبيا وكينيا[1]. والأمر نفســـه مع الطوارق في منطقة الســـاحل، الذين يتوزعون بيـــن كلٍّ من مالي، والنيجر، وتشـــاد، والجزائر، وليبيـــا. وقبائل الهوتو والتوتســـي في البحيرات العظمى، الذين ينتشـــرون بين روانـــدا وبوروندي. وقبيلة الزغاوة التي تمتد بين تشاد والســـودان. ومن المعروف كذلك أنّ جلّ قبائل الجنوب الليبي (زوية- أولاد ســـليمان- الحساونة- القذاذفـــة- التبو- وبدرجة أقلّ ورفلـــة والمقارحة) هاجروا بشـــكلٍ جماعي إلى شـــمال تشاد إبّان الغزو الإيطالـــي، واندمجـــوا هناك مع القبائل التشـــادية، وتعايشـــوا معهم، ورجعت مجموعاتٌ كبيرة منهم إلى ليبيا منذ الاســـتقلال حتى أواسط سبعينيات القرن المنصرم، كما أنّ قبائل التبو توجد أراضيها التاريخية في الشمال التشـــادي والجنوب الليبي[2]. وفي القرن الإفريقي هناك قومية العفر، التي تمتد على مساحة مهمّة ومتواصلة علـــى حدود ثلاث دول، هي: إريتريا وإثيوبيـــا وجيبوتي، كما أنها تمثل نســـيجاً اجتماعياً حافـــظ على الحدّ الأدنى من التماســـك. وهي تحتل الســـاحل الجنوبي لإريتريا، حيث ميناء عصب المهم. وتمتد أراضيها مواجهة لمجموعة جزر يمنية تقع في عمق البحر الأحمر على القرب من مدخل مضيق باب المندب، وهي: جزيرتا حنيش وجزر دهلك[3].

المحور الثالث: المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية:

تواجـــه الدول الإفريقية العديـــد من التهديدات الأمنية في مناطقهـــا الحدودية، ويتمثل أبرزها فيما يأتي:

أولاً: النزاعات الحدودية:

أقرّت الـــدول الإفريقية مبكراً عُرفـــاً قانونياً قارياً حول الحدود السياســـية، نـــصّ عليه إعلان القاهـــرة ١٩٦٤م، الذي أقرّ الحدود الاســـتعمارية، ولكنه لم يكن كافياً- كما سبقت الإشارة- لغلق ملف النزاعات الحدوديـــة، فقد عرفت القارة الكثير من الحروب والصراعات بسبب مسألة ترسيم الحدود الإفريقية، والتي- حتى إن تراجعت بشـــكلٍ كبير- ما تزال عالقةً على الرغم مـــن اتفاق الجميع على عدم تغيير الحدود الاســـتعمارية، ويظهر ذلك من خلال النزاعات الحدوديـــة بين بعض الدول، وكان يُفترض الانتهاء من هذه المشـــكلة سنة ٢٠١٧م في إطار استراتيجية الاتحاد الإفريقي لبرنامج الحدود، وقد تقرّر تمديد موعد الانتهاء من ترســـيم الحدود بين دول القارة الســـمراء إلـــى عام ٢٠٢٢م[4]. ومن النزاعات الحدودية العالقة في القارة هناك مشكلة ترسيم الحدود بين الســـودان وكلٍّ من دولة جنوب الســـودان وإثيوبيا، ومشـــكلة الحدود البحرية بين نيجيريا والكاميـــرون، والنزاع بين مالاوي وتنزانيا، وبين كينيـــا والصومـــال، وغيرها مـــن النزاعات الحدودية.

(١) محمد عبد الغاني سعودي، المرجع السابق، ص (٢٢٢-٢٢٥).

(٢) الحسين العلوي، إدريس ديبي وتحديات الولاية الرئاسية الخامسة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٠٧/١٧م، ص (٦-٧).

(٣) محمد السبيطلي، القرن الإفريقي في ظل الصعود الإثيوبي: تسويات ومصالحات وتنافس على الموانئ، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر ٢٠١٨، ص١٠.

(٤) عبده عبدالكريم، الاتحاد الإفريقي يمدد فترة انتهاء ترسيم الحدود بالقارة لـ ٢٠٢٢، الدوحة: وكالة الأناضول للأنباء، ٢٠١٦/١٠/٠٧م، على الرابط: https://bit.ly/2wDdKLr

ثانياً: تمركز الجماعات الإرهابية:

بدأت ظاهرة الجماعات الدينية الإرهابية تظهر بقوة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ حيث أعطتها بُعداً إقليمياً يتجاوز الشأن المحلي، وفي سياق تداعيات تلك الأحداث برز «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» الذي تحول من تنظيم محلي جزائري إلى تنظيم إقليمي يتحرك في الصحراء الكبرى، وتحديداً في المنطقة الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر والتشاد وموريتانيا، كما انتشرت في غرب إفريقيا جماعات مسلحة أخرى، منها ثلاث حركات تنشط في أجزاء من شمال نيجيريا والمناطق الحدودية الشمالية مع الدول المجاورة، ولكلّ واحدة من هذه الحركات روابط مع «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد» (بوكو حرام)[١].

ثالثاً: نشاط الحركات الانفصالية:

فشل الحركات الانفصالية طيلة العقود الماضية لا يعني بالضرورة نهايتها، إذ لا تزال هناك العديد من الجماعات الانفصالية التي تنشط تحت عناوين قريبة من هذا المطلب (الانفصال)، على غرار إحياء حقٍّ قديم في استفتاء التحرر من الاستعمار، أو المطالبة بحقٍّ دستوري في تقرير المصير، أو الانفصال الحقيقي بزعم إنكار حقه في التمثيل الحكومي[٢].

وعدد هذه الحركات يصعب حصره، ويمكن الإشارة إلى نماذج من مختلف أقاليم القارة، ففي غربها هناك قضية «الطوارق»، التي شهدت محاولات انفصالية متكررة عن الدولة سواء في مالي أو النيجر، كانت آخرها وأهمها المحاولة الانفصالية التي أقدمت عليها «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» في سنة ٢٠١٢م؛ وانتهت بتدخلٍ عسكري فرنسي للقضاء على التمرد، خاصّة في ظلّ التحالف، ثم سيطرة الجماعات المسلحة على الشمال. وفي نيجيريا برزت في العقدين الأخيرين العديد من الحركات الانفصالية في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، من أهمها «حركة تحرير دلتا النيجر»، التي عقدت اتفاقية مع الحكومة أنهت الصراع، وبعد إلغاء الرئيس الجديد محمد بخاري تلك الاتفاقية ظهرت حركة «منتقمو دلتا النيجر». وفي وسط القارة هناك حركة «مبورورو» التي تنشط في شرق الكونغو الديمقراطية، وفي البلد نفسه توجد حركة «ماي ماي» التي تطالب بانفصال مقاطعة كاتانغا، وفي الجنوب هناك بعض الحركات التي تطالب بانفصال «إقليم باروتسي» الذي يقع في غرب زامبيا، وأخرى تطالب باستقلال منطقة «كابيندا» عن أنغولا.

ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها أيضاً من هذه الحركات في شرق القارة: «إقليم دارفور» في غرب السودان، والذي له حدود مع كلٍّ من ليبيا، وتشاد، وإفريقيا الوسطى، ودولة جنوب السودان. وفي الصومال هناك قضيتا: «بونتلاند» و«جمهورية أرض الصومال»، اللتان تقعان في شمال الصومال، وإضافة إلى إطلالتهما البحرية فهما تجاوران إثيوبيا، أما جيبوتي فلها حدود قصيرة مع جمهورية أرض الصومال، ويمكن وصفهما بـ«دولتَيْ الأمر واقع». وفي إثيوبيا التي دخلت لعقود طويلة مع إريتريا في صراعٍ انتهى باستقلال الأخيرة، ثم دخل الطرفان في نزاعٍ حدودي انتهى باتفاقية الجزائر، ولكن الحركات الانفصالية في إثيوبيا استمرت حتى يوم ٥ يوليو ٢٠١٨م؛ عندما تمّ إسقاط حركات المعارضة الداخلية المسلحة من قائمة الإرهاب، والفصائل المعنية هي: قنوب سات، وجبهة تحرير أوغادين، والجبهة الوطنية الإثيوبية، وجبهة تحرير أورومو الديمقراطية. وهي حركات صنفتها الحكومية الإثيوبية بالإرهابية في قائمةٍ كانت قد أصدرتها سنة ٢٠١١م، كما سمحت بعودة سلطان سلطنة أوسا العفرية «حنفري علي مرح» من منفاه بالولايات المتحدة الأمريكية وغيره من قادة

(١) حكيم نجم الدين، الجماعات المسلحة بنجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩/١٢/٢٤م، ص٣.

(٢) الدرديري محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٨.

المعارضة العفرية[1]. ولكن مع هذا تبقى مخاطر عودة مثل هذه الحركات عند أول إخفاقٍ يتعرض له المسار الإصلاحي الذي يقوده «آبي أحمد»، على غرار ما حصل في نيجيريا بين الحكومة والحركات المعارضة في دلتا النيجر. وفي هذه المنطقة أيضاً توجد حركة «جيش الرب للمقاومة» التي تنشط في شمال أوغندا.

رابعاً: ظاهرة التهريب:

تنتشر في المناطق الحدودية شبكات التهريب أو التجارة غير الشرعية، لكن ليس في المواد المحظورة، كونها تستثمر في اختلاف الأسعار على طرفَي الحدود على غرار تهريب المواد الغذائية، والوقود، وغيرها من السلع التي تتباين أسعارها بشكلٍ جلي بين طرفَي الحدود؛ إذ يكون هامش الربح كبيراً نظراً لسياسات الدعم التي تنتهجها بعض الحكومات أو تجنّباً للرسوم الجمركية المرتفعة. فمثلاً يُعدّ تهريب السجائر إلى غرب إفريقيا ومنها إلى شمال إفريقيا تجارة مربحة للغاية، إذ تُقدّر عائداتها بنحو ٧٥٠ مليون دولار سنوياً. وفي بعض بلدان غرب وشمال إفريقيا تشكّل السجائر المهرّبة نحو ٨٠٪ من أسواق السجائر المحليّة، ما يعني أنّ المهربين يستأثرون بمعظم أرباح السجائر التي تُدخّن في تلك البلدان[2].

خامساً: الجريمة المنظمة:

تُعدّ الجريمة المنظمة من أكبر المخاطر الأمنية التي تواجه إفريقيا، وخاصّةً أنها تتغذى على الصراعات التي تزدهر فيها أعمالها، وتتنوع أنشطة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بين تجارة المخدرات، وتهريبها من أمريكا الجنوبية إلى غرب إفريقيا، ومن ثمّ إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا، كما باتت تشتغل في العقود الأخيرة بتجارة البشر، ونقل المهاجرين غير الشرعيين الفارّين من بؤر التوتر، فضلاً عن تجارة الحياة البرية، وتجارة الأسلحة الصغيرة، فقد استغلت فصائل مقاتلة تشادية معظمها من «التبو» حالة فوضى السلاح والانفلات الأمني في ليبيا لتكوين معسكراتٍ لها في المنطقة الحدودية بين البلدين، والسيطرة على تجارة التهريب ومسارات الهجرة غير الشرعية القادمة من منطقتي القرن الإفريقي ودول الساحل، والتنسيق مع التنظيمات المسلحة، وخصوصاً تنظيمي «المرابطين» و«القاعدة» ببلاد المغرب الإسلامي[3].

سادساً: القرصنة البحرية:

برزت في العقدين الأخيرين ظاهرة القرصنة على السواحل البحرية الإفريقية، سواء في خليج غينيا أو القرن الإفريقي، وقد أرجعت بعض الدراسات ظهورها في الصومال إلى عمليات النهب التي تقوم بها أساطيل الصيد الأجنبية، والحافز الذي وفره هذا النهب للصوماليين للدفاع عن مناطق الصيد الخاصّة بهم، وتطورت لاحقاً إلى عملٍ منظم يتمّ من خلاله احتجاز سفن الشحن، والمطالبة بفديةٍ مقابل الإفراج عنها، وقد أسهمت الأوضاع المتردية في الصومال والنزاعات إلى ازدهار هذه الأعمال، خاصّة مع توفر ملاذاتٍ آمنة لتلك الجماعات بين العشائر في مناطق نائية حيث تضعف سلطة الحكومة.

أما في غرب إفريقيا؛ فقد ارتبط ظهور القرصنة بالاكتشافات النفطية في تلك المنطقة، واستئثار حكومة المنطقة بتحصيل عوائدها المالية الكبيرة واستغلالها دون أن يكون لها انعكاسٌ جلي على الظروف المعيشية للسكان، مما أجج المشاعر المعادية للسلطة، وأدى إلى بروز جماعاتٍ تزاوج بين المطالب الانفصالية وتحقيق العدالة الاجتماعية،

(١) محمد السبيطلي، المرجع السابق، ص٦.

(٢) فرانسيس ميرتينس والمادو فيليب دي أندريه، هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟، مجلة الناتو، على الرابط: https://bit.ly/2V6p783

(٣) الحسين العلوي، إدريس ديبي وتحديات الولاية الرئاسية الخامسة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٠٧/١٧م، ص٧.

وكان مـــن الأســـاليب التي انتهجتها أيضـــاً عمليات القرصنة باحتجاز ناقلات النفط وإعادة بيعه.

وهناك العديد من العوامل التي تساهم في نشاط القرصنة، لعلّ أهمها الجغرافية المواتية التي تساعد على التخفي، وفرصة الحصول على فدية مقابل هذه المخاطرة[١]، فضلاً عن انخفاض تكلفة الدخول إلى هذا العالم، فـــلا تحتاج العصابـــات إلا إلى زورقَيْن صغيرَيْن أو ثلاثة، ومن ٦ إلى ١٨ رجلاً، يتمّ تسليحهم ببنادق AK٤٧s، وبعض وسائل الاتصال[٢].

المحور الرابع: تحديات التعاون الأمني في المناطق الحدودية:

تحول جملةٌ من العقبات دون تطور التنسيق الأمني بين الـــدول الإفريقية لمواجهة المشـــكلات الأمنية التـــي تجابهها في مناطقهـــا الحدودية، بعضها يظهر نتيجةً للبيئـــة الداخلية، والبعض الآخر تفرضه البيئة الخارجية، وتتمثل أبرز تلك التحديات فيما يأتي:

أولاً: تحديات البيئة الداخلية:

تواجـــه الأفارقة الكثير من التحديـــات الداخلية، التي يتعيّـــن عليهم معالجتها من جذورها لتجـــاوز العقبات التي تحول دون تفعيل الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية، وتتمثل أبرزها فيما يأتي:

١- تهميش وإقصاء سكان المناطق الحدودية:

تعتبر مشـــكلة ضعـــف التنمية وتـــردي الأحوال المعيشـــية حالة شـــبه عامة في الـــدول الإفريقية، وبخاصّـــةٍ تلك التـــي لا تمتلك الكثير مـــن الموارد الطبيعية، ومتخلفة اقتصادياً، ولكن حتى في ظلّ هذه الأوضاع تحدث حالاتٌ من التهميش والإقصاء لسكان

تبقى إفريقيا مجالاً لنفوذ القوى الدولية المتنافسة على القارة، لذلك فإنّ دورها سيكون باعثاً لعدم الاستقرار من خلال تغذيتها للنزاعات والصراعات

المناطق الحدودية[٣]، وهو ما يخلق بيئةً مواتية لنشاط الحركات الانفصاليـــة، وجماعات الجريمة المنظمة، وعندما تتوفر موارد طبيعية يرافقها سوءٌ في التوزيع فهذا مما يغذي بشـــكلٍ أكبر كلّ عوامل العنف، فقد شهدت مالي نمطاً متكرراً من الانتفاضات التي قادها الطوارق ضـــدّ الحكومات، لشـــعورهم بأنّ العاصمة (باماكو) أهملتهم وهمّشـــتهم، وخصوصا في أوقات الجفاف، وقد دفعتهم تلك الأوضاع- وهم تاريخياً بدوٌ رحّل- إلى شنّ ثورات متعددة في ستينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين (في عام ١٩٦٢ و١٩٩٠ و٢٠٠٦م)[٤].

---

(١) لتفاصيل أكثر ينظر: مارتن ميرفي، الاستجابات الأمنية للقرصنة في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا والصومال، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (١٨٢)، ص٣.

(٢) لتفاصيل أكثر ينظر: روجر ميدلتون، القرصنة في الصومال، (ترجمة قراءات إفريقية)، مجلة قراءات إفريقية، العدد٣، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص١٠٩.

(٣) موقع العواصم أحد أسباب هذه الظاهرة؛ حيث يشير في هذا الإطار المفكر الراحل جمال حمدان إلى: أنّ إفريقيا تعتبر «قارة العواصم المتطرفة» نظراً لكون القلة النادرة هي التي تتوسط العاصمة فيها رقعة الدولة. وهذا ينعكس على فرض سلطة العاصمة على الأقاليم الهامشية، والأطراف وحفظ التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة، حيث تهمّش الأقاليم المتطرفة، كما أنّ تلك العواصم بحكم الموقع تكتسب طابعاً «إقليمياً» أكثر منه «قومياً»، فغالباً ما يتألف سكانها من العناصر المحلية أو الإقليمية المباشرة، وبالضرورة تطغى المصالح الإقليمية على المصالح القومية، والموقع الهامشي المتطرف للعاصمة يعوق تمثيل كلّ أبناء الدولة، كما أنه يغري العناصر الأجنبية في الدول المتاخمة بالهجرة إليها والعمل فيها، وبالتالي يضاعف مشكلة التمثيل السياسي. ينظر: جمال حمدان، مرجع سابق، ص (١٦٦-١٦٨).

(٤) فريدوم سي أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الدوحة: مركز

وفي النيجـــر لا يزال هناك توتـــر بين الحكومة فـــي نيامي والمجتمعات المحلية في شـــمال الدولة، وخصوصاً الطـــوارق من أغاديس والتبـــو من بيلما، وانطلقت شرارة آخر تمرد في المنطقة إلى حدٍّ كبير بسبب النزاعات على التنقيب[١]. وفي نيجيريا تحتج الميليشيات العرقية على تهميش مناطقها من طرف الحكومات المتعاقبة، وتبرز سمات هذا الاحتجاج في ظهور نشـــاطات حركة تحرير دلتا النيجر من ضمن مجموعات أخرى[٢]. وفي إريتريا تسبّب فشل النظام في تحقيق وحدة وطنية، بين مختلف المكونات الإثنية للبلاد، في إيجاد أرضية خصبة لنشأة معارضات؛ كان أهمها (معارضة العفر) [٣].

٢- تباين الأولويات السياسية والأمنية:

تختلف الدول الإفريقية في مصالحها السياسية، والاقتصادية، والأمنية، هـــذا الاختلاف ينعكس على أوليـــات كلٍّ منهـــا، فمثـــلاً اعتماد كثير مـــن الدول الإفريقية علـــى حصيلة التعريفـــة الجمركية جعلها تتردد كثيراً في قبولها الانتظام في اتحادات جمركية أو إقليمية قـــد تحرمها من هذه الموارد والمحاصيل الجبائيـــة، في الوقـــت الذي تكون فيـــه تلك الدول عاجزةً عن انتهاج سُـــبلٍ تنموية قد تعوّضها عن مثل هذه الخسارة؛ وذلك لعدم المعرفة، أو نقص الخبرة، أو لعدم وجود مؤسســـات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام[٤]. وأبرز النماذج على تباين الأولويات: إغلاق نيجيريا المتكرر لحدودها مـــع جيرانها، كان آخرها ما أقدمت عليه فـــي مطلع أكتوبر ٢٠١٩م، وما ترتب عليه من آثار، فبينما كان يعـــوّل عليها بوصفها أكبر قوة في غـــرب إفريقيا بأن تكون رائـــدة في التعاون الإقليمـــي؛ أضحت أبرز المعيقين له، وقد ســـوّغت الحكومـــة قرارهـــا بحماية مصالحهـــا الاقتصادية؛ لأنّ تهريـــب الأرز من دول الجوار انعكس ســـلباً على إنتاجهـــا منه، ومن مســـوغاتها حماية أمنها القومي بحجة أنّ الجماعات المسلحة تستغل ضعف الرقابة والإدارة في الحدود النيجيرية لتعزيز عملياتها العابرة للحدود، ولتنقل مســـلحيها من وإلى الدول المجاورة: الكاميرون، وتشـــاد، والنيجر، لقربهـــا من نيجيريا، ولديموغرافيتها وروابطهـــا الاجتماعية والاقتصادية مع سكان جانبي الحدود[٥].

وفي غـــرب إفريقيا أيضاً: ظلت سياســـات دول جوار مالي متباينة ومختلفة- على الرغم من إنشـــاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست، جنوب الجزائر في ٢٠١٠م، وعلى الرغـــم من عقد قمم إقليمية عديدة- حيث انتهجـــت هذه الحكومات مقاربات متباينة تجاه تنظيم القاعدة، فعلى ســـبيل المثال سحبت الجزائر وموريتانيا ســـفيريهما مـــن باماكـــو احتجاجاً على إقدامها على التفاوض لتبادل الأسرى مع هذا التنظيم في فبراير ٢٠١٠م[٦].

ومن الأمثلـــة أيضاً يلاحظ أنّ جنـــوب إفريقيا المتطورة اقتصادياً تحولت إلى قبلة للمهاجرين، وهو ما شكّل ضغطاً عليها، خاصّةً في ظلّ الرفض الشعبي لتلك الهجرة والعنف الذي يواجهه المهاجرون، وهذا ما جعلها تراجع إدارتها لحدودها، الأمر الذي عرّضها لبعض الانتقادات، كتلك التـــي وجهتها لها زيمبابوي لبطئهـــا فـــي تنفيذ اســـتراتيجيات الســـيطرة على حدودها[٧].

الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٠٢/١٣م، ص٣.

(١) ماثيو بيليرين، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) فريدوم سي أونوها، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجاً، (ترجمة الحاج ولد إبراهيم)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٠٥/٠٣م، ص٨.

(٣) محمد السبيطلي، المرجع السابق، ص١٠.

(٤) الشيخ باي الحبيب، المرجع السابق، ص٠٦.

(٥) حكيم نجم الدين، مرجع سابق، ص٥.

(٦) فريدوم سي أونوها، مرجع سابق، ص٥.

(٧) نـلـوازي لمبيدي، هل دخلت جنوب إفريقيا عصر الهجرات الكبرى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،

٣- ضعف سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الحدودية:

إيلاء الحكومات أهمية أكبر للمركز وتهميشها وإقصاؤها للمناطق الحدودية تقابله تكلفة سياسية، تتمثل في ضعف سيطرتها على تلك المناطق، إذ تكاد تغيب عنها السلطة المركزية بشكلٍ كامل، باستثناء بعض الحضور الرمزي، خاصّةً عند الأزمات السياسية المنذرة بالفشل الدولتي[١]، ويكون ذلك شكلاً من المقايضة مع الحركات الناشطة في تلك المناطق، خاصّةً في ظل أزمة الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي، وانتشار الانقلابات العسكرية، فسيطرة الطوارق على أماكن التنقيب على الذهب في «تشيباراكتين»، على الحدود الجزائرية مع شمال النيجر، يرجع سببه إلى الوجود الضئيل لدولة النيجر في المنطقة، ومظالم الطوارق التاريخية ضدّ الحكومة المركزية في نيامي. ومن الملاحظ أنّ معظم مالكي مواقع التنقيب المحلية ليسوا من الطوارق وحسب بل من الطوارق الذين شاركوا في تمرد (٢٠٠٧-٢٠٠٩م)، أو كان لهم أقارب متمردون. واجتماع غياب الدولة مع قوة مظالم الطوارق أقنع السلطات في نيامي بالتخلي عن السيطرة على المناجم للطوارق، ربما أملاً في أن تظل المكاسب في المجتمع المحلي، وتساعد في ضمان الاستقرار الاجتماعي السياسي[٢].

كما تجاهلت الدولة المالية الخطر الجاثم على تخومها، معتبرةً أنه غير ذي بال ما دام بعيداً عن المركز في باماكو وعن المدن الكبيرة، مما جعلها تنأى بنفسها عن أيّ مواجهة مفتوحة مع تلك القوى، تاركةً لها حرية التنقل والتصرف في مجالها الواسع والمفتوح على أكثر من منفذ[٣].

٤- الفساد في المناطق الحدودية:

الفساد ظاهرة عامة، وهي تشمل الدول في كلّ هياكلها ومناطقها، غير أنّ تداعياته تختلف بالانتقال من موقع لآخر، وفي حالة المناطق الحدودية فإنه إضافةً إلى المشكلات الاقتصادية المترتبة عنه بشكلٍ مباشر فإنه يساهم أكثر في ترسيخ أزمة الثقة بين الحكومات على جانبي الحدود، لأنه يصعب الفصل بين السلوك الرسمي وغير الرسمي، حيث يمكن تفسيره على أساس أنه توجّه حكومي غير مباشر لتجنّب المساءلة القانونية مثلاً، وقد أشارت تقارير العديد من الدراسات لهذه الظاهرة، فمثلاً هناك سياسات اقتصادية للدول المجاورة تُعدّ في وجهة نظر نيجيريا بمثابة محاولات للتأثير غير القانوني في أسعار السلع، والمعاملات الحدودية والعملة النيجرية؛ إذ يعتقد مسؤولو دائرة الهجرة في نيجيريا أنّ مسؤولين في بنين وتوغو والنيجر يسهّلون عملية تهريب البضائع بطرقٍ غير قانونية إلى نيجيريا، وأنّ هذه الدول تقوّض جهود نيجيريا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وسياساتها ضدّ تهريب الأرز لتنمية قطاع الزراعة في البلاد[٤].

٢٠١٣/١٢/١١م، ص٥.

(١) تشير الدراسات الأمنية النقدية الحديثة إلى أنّ الدولة الفاشلة باتت تشكّل المتغير المستقل المسؤول مباشرة عن ظاهرة الانفلات الأمني عبر الحدود، والذي أصبح يمثّل الهاجس الأمني الأساسي للدول المجاورة للدولة الفاشلة، لما يشكله من فرصة حقيقية للجماعات المسلحة الإرهابية للسيطرة على أجزاء من الحدود واختراقها، كما يشكّل مناخاً مناسباً لنموّ واتساع كلّ أنواع الجريمة المنظمة، خاصّةً ما يتعلق منها بالاتجار بالسلاح والبشر والمخدّرات والممنوعات، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية. ينظر: عبد الله بلغيث، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد٤٤، أبريل ٢٠٢٠م، ص٤٦.

(٢) ماثيو بيليرين، المرجع السابق، ص٠٥.

(٣) عبد الله مامادو باه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٠٨/٢٩م، ص٣.

(٤) حكيم نجم الدين، إغلاق نيجيريا لحدودها مع الجيران وتداعياته الإقليمية والقارية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩/١١/٠٧م، ص٤.

وعندما تتورط الأجهزة الأمنية في مثل هذه العمليات تتعمق أزمة الثقة أكثر، ويصعب التنسيق بين الأجهزة الأمنية في المناطق الحدودية، وخاصّةً حينما تُتّهم تلك الأجهزة بدعم حركات انفصالية أو جماعات متطرفة أو شبكات الجريمة، ففي شمال النيجر يُتّهم الجنود بمصادرة المعدات التي يستخدمها المنقبون- خصوصاً الأجانب منهم- وإرجاعها لأصحابها مقابل «غرامة»- على الرغم من عدم وجود أيّ صفة رسمية أو قانونية لذلك. وفي عام ٢٠١٦م كان هناك مزاعم بأنّ الجنود قد فرضوا «ضريبة» على استخدام كاشفات المعادن، بقيمة ١٦٧ دولار أمريكي على النيجيريين، ويزيد عن ضعفها بالنسبة للأجانب، وأحياناً يصادرونها ثم يعيدون بيعها. كما يُتّهم أفراد الجيش بالمشاركة في أعمال اللصوصية وقطع الطريق، وقد أقرّ مسؤولون بالأمر، وأفادوا باعتقال المتورطين ومعاقبتهم. وقبلها في ٢٠١٥م سرّبت شبكةٌ من أفراد قوات الأمن بالنيجر ذخيرة وباعتها محلياً لصالح عصابات مسلحة. وفي عام ٢٠١٣م قام أحد كبار الضباط في جيش النيجر ببيع عدد من البنادق الهجومية بعد التخلص من أرقامها التسلسلية، بحيث تصعب عملية تتبعها، ويُرجَّح أنّ هذه البنادق نُقلت إلى تنظيم بوكو حرام[١].

٥ - التنافس الإفريقي-الإفريقي:

الأُسس المنظمة للعلاقات الدولية تسري على القارة التي تتنافس دولها على الزعامة والريادة الإقليمية والهيمنة على جيرانها، وتستخدم في ذلك كلّ الأدوات المتاحة من التحالفات مع القوى الكبرى خارج القارة، إلى زعزعة أمن واستقرار دول الجوار عند تضارب المصالح من خلال دعم الحركات الانفصالية والجماعات المتطرفة، أو التدخل العسكري المباشر، ومن النماذج على هذا سياسات دول الجوار الصومالي، على غرار ما تقوم به إثيوبيا في الصومال منذ عقود، فقد فشل مؤتمر القاهرة للمصالحة الصومالية الذي عُقد عام ١٩٩٧م لأسبابٍ عديدة، أهمها غياب الدعم الإقليمي واتهام إثيوبيا بوضع استراتيجية لإفشال الدور العربي للقضية الصومالية، وبخاصّةٍ الدور المصري الذي لا تسمح أديس أبابا بأن يكون له تأثيرٌ قوي على الملف الصومالي[٢]. وتدخلها عام ٢٠٠٦م لضرب المحاكم الاسلامية التي كانت تتمتع بشعبيةٍ كبيرة في وسط الصومال وجنوبه، لأنها لا ترغب في أن ترى جارتها تحت حكم إسلامي مستقل عن تأثيرها، ورأت أنّ المحاكم تشكّل خطراً على أمنها القومي، فسارعت إلى اغتنام الفرصة وزجّت بآلاف من قواتها في الصومال، وفي خلال أسابيع قليلة قضت على المحاكم. كما أنها كانت تتنقل في بعض المناطق الجنوبية في الصومال، وبخاصّة المدن المتاخمة للحدود، بمفردها، دون أن تكون جزءاً من قوات حفظ السلام الإفريقية (الأميصوم)، بل كانت دائماً ترفض الانضمام إلى الأميصوم والعمل تحت قيادتها[٣]. بدورها تسعى كينيا من خلال وجودها العسكري وسيطرتها على مدينة وميناء «كيسمايو» الاستراتيجي لتأسيس إقليم «جوبالاند»، من خلال دمج مناطق جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجيدو، وهي المناطق القريبة من حدودها. ولعلها تطمح بذلك في إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي الصومالية تحصنها من مخاطر تهديدات الشباب المجاهدين[٤].

(١) سافانا دي تسيبرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر، (ترجمة طلال أبو غزالة)، مسح الأسلحة الصغيرة، تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة إحاطة، ديسمبر ٢٠١٧م، ص (٥-٧).

(٢) فهد ياسين، بونت لاند: الوحدة مقابل الامتيازات، أو التهديد بالانفصال، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١١/٢٠م، ص٣.

(٣) عبدالرحمن عبد الشكور، انضمام إثيوبيا إلى الأميصوم وحسابات الربح والخسارة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٠٣/١٣، ص (٥-٦).

(٤) حمدي عبدالرحمن حسن، إفريقيا وتحولات النظام الدولي:

ومن النماذج على هذه السياسات أيضاً: اتهام قادة ليبيا الجدد نظام «إدريس ديبي» بدعم القذافي بالمرتزقة والمقاتلين التشاديين، وكردّ فعل عن ذلك قاموا بإطلاق سراح العقيد «اللاشي مهدي» الضابط التشادي من قبيلة التبو؛ الذي قضى ٢١ سنة في سجون القذافي، ودعموه مادياً وعسكرياً ليقوم بتشكيل فصيل تشادي مسلح في مدينة القطرون الليبية، ويستعد في أية لحظة للالتحاق بالفصائل التشادية المسلحة في السودان للهجوم على «نجامينا». وفي هذا السياق أيضاً؛ فإنه بحكم كون «إدريس ديبي» من قبيلة الزغاوة التي تعيش في شرق تشاد وغرب السودان؛ فقد كان له دورٌ فاعل في دعم المعارضة السودانية- في دارفور- التي أقلقت الخرطوم، وظلّت العلاقة متوترة إلى أن تمّت المصالحة بين الطرفين بوساطة القذافي، ولكنها دامت ٥ سنوات فقط ليعود التوتر من جديد، ولاسيما بعد تسريب وثيقة في أواخر ٢٠١٣م عن وزارة الدفاع السودانية تثبت تورط الخرطوم في تدريب واحتضان المعارضة المسلحة التشادية في معسكرات تدريب على أراضيها[١].

٦- العلاقات الاجتماعية على طرفي الحدود:

تتميز المناطق الحدودية الإفريقية- كما سبقت الاشارة- بتداخلها الديموغرافي، وهذه الخاصية تنعكس على عملية إدارة الحدود السياسية، فمهما حاولت الدول ضبط حدودها سيستحيل عليها ذلك، أو سيكلفها موارد مالية كبيرة جداً ترغمها على تغيير سياساتها، وفي أسوء الحالات على التخلي عن ضبط حدودها بشكلٍ كامل، لأنّ الروابط الاجتماعية تحفز سكان المنطقةً على التواصل الدائم، واختراق الحدود عمل «روتيني» بالنسبة لهم، كما أنّ علاقاتهم تيسر نشاط شبكات الجريمة المنظمة، والجماعات الانفصالية، والحركات المسلحة، خاصّةً إذا كانت التضاريس صعبة وقاسية، وسكان المنطقة هم الأعرف بالدروب والمسالك الوعرة لتجاوز الحدود.

ثانياً: تحديات البيئة الخارجية:

تتصل التحديات الخارجية بالتنافس الدولي على القارة، وتأثيره عليها، والذي يوظف كلّ المداخل الممكنة لتحقيق مصالحه، ومن بينها النزاعات والحروب التي يكون للمناطق الحدودية حيّز كبير فيها، خاصّةً في الأقاليم الجغرافية الإفريقية التي تدخل ضمن الدوائر الجيوسياسية الأمنية لتلك القوى، والتنافس الراهن على الموارد الطبيعية تضمن توافقاً على اقتسام النفوذ والثروة في الدولة الواحدة. يعني ذلك أنّ اقتسام الثروة لا يكون عبر الحدود الإقليمية التي قسمت المستعمرات سابقاً، ولكن يكون داخل حدود الدولة الواحدة[٢]. وعند الأخذ بعين الاعتبار البُعد الإثني للمناطق الحدودية والمطالب السياسية للحركات الناشطة فيها، والتي تتحمل الحكومات قدراً من المسؤولية فيها يمكن من هذه الزاوية النظر لأدوار القوى الدولية التي تبحث عن مصالحها الاقتصادية في استدامة تلك المشكلات الأمنية، فبعض القوى الغربية- على غرار الولايات المتحدة الأمريكية- تدعم بعض الحركات المعارضة أو الحكومات انطلاقاً من مصالحها النفطية كما حصل في ليبيريا، وسيراليون، وأنغولا[٣]، وفي المقابل؛ فإنّ مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول» الذي تنتهجه الصين هو بصيغة أخرى دعم للأنظمة التسلطية الإفريقية، وبديلٍ مواتي عن الغرب يتيح لها حيّزاً من المناورة ومواصلة سياساتها. والدور الصيني يُضاف إلى أدوار القوى

حلم الطريق البديل من الكاب إلى القاهرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠١٧، ص٧٦.

(١) الحسين العلوي، المرجع السابق، ص٧.

(٢) حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص٥٧.

(٣) لتفاصيل أكثر حول الموضوع ينظر: أيمن شبانة، النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد١١، يناير-مارس ٢٠١٢م، ص٨٣.

الدوليـــة الأخرى المتنافســـة، والتي تدعـــم أطرافاً متصارعة في القارة، ما يساهم في استمرار تمترس كلّ طرف خلف مصالحه وأهدافه لوجود سـند دولي له يوفر له دعماً بمختلف الأشـكال تحت «يافطات» متنوعة، سواء احترام الشؤون الداخلية وعدم التدخل فيها- كمـا تفعل الصين وروسـيا، أو احترام حقوق الانسـان ووقف جرائم الإبادة- كما تسـوقها أوروبا والولايات المتحدة.

وبإلقـاء نظرة عامة على خارطـة القارة؛ يظهر جلياً أنّ جنوبها بعيدٌ تماماً عن الدوائر الجيوسياسية الأمنيـة؛ لذلك يكاد ينحصر تأثيـر القوى الإقليمية والدولية فـي المناطـق التي لها صلـة بالمصالح الاقتصادية، ويسـتثمر في النزاعات التي لها علاقة بتلـك المصالح، فـإذا كان تأجيج النـزاع يخدمها، سـواء لغرض بيع الأسلحة أو الاستمرار في استغلال الموارد، فإنها تدعمها، وإذا كانت تلك النزاعات تهدد مصالحهـا فإنها تدعم أحد الأطـراف الذي تتقاطع معـه في تلك المصالح، وغالباً مـا تكون الحكومات التسلطية.

بالانتقـال من الجنوب نحو الشـمال تظهر تلك العلاقة الارتباطية بين إقليم غرب إفريقيا وشمالها، والأمـن القومي الأوروبي، فكمـا وضح أعلاه، تعتبر هذه المنطقة مصدراً لمشكلة الهجرة غير الشرعية، والمخدرات التي تأتي إليهـا؛ ناهيك عن الجماعات المسـلحة والحركات الانفصالية التي تهدد المصالح الدولية في تلك المنطقة.

وعلى الجهة المقابلة في شرق القارة؛ تتضاعف الأدوار الدولية نظراً لتشـابك الدوائر الجيوسياسية الأمنية بين مختلف القـوى الإقليمية والدولية بحكم التقارب الجغرافي مع الخليج والمشـرق العربي، وما يتصل به مـن تنافس متعدد الأبعاد يرتبط أساسـاً بالصراع العربي الإسـرائيلي، والتنافس السـعودي الإيراني، والدور الإثيوبي. فمن ناحيةٍ يسعى الاحتلال الإسـرائيلي لمحاصرة الدول العربية، وتأمين البحر الأحمر لصالحه، والسـيطرة علـى منابع نهر النيل، وذلك عبـر تطويق الدول العربية بحـزام من الدول الإفريقية المناهضة، مـع التقليل من أيّ نفوذٍ عربي داخل القارة، مسـتغلاً تعميـق الخلافات العربية مع بعـض دول القارة[1]. أما إيـران فهي الأخرى تحاول الالتفاف حول المملكة العربية السـعودية من خلال حضورها فـي القرن الإفريقي؛ لدعـم حلفائها في اليمن والتأثير على حركة الملاحة في البحر الأحمر على مقربة من الحدود السعودية.

الخلاصة والنتائج:

ترتب على الحدود السياسـية الإفريقية تغيّر فـي طبيعة العلاقات بين طرفيها، وقد أوجد ذلك العديد من المشـكلات بالنسبة للدول كما منحها فرصاً، وقد سعت عبر مختلف هياكلها إلى محاكاة الدول في القارات الأخرى التي استطاعت التغلب على الكثير من تلك المشـكلات، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الاتحـاد الإفريقي لحوكمة الحدود، وهناك الكثير من التحديات والعقبات أمام التعاون الإقليمي، وتحقيق هذه الأجندة الطموحة للاتحاد الإفريقي، وهذا ما أشـارت إليه فرضية الدراسة التي ربطـت بين خلفيات تشـكّل وتطور الحدود السياسـية الإفريقية، وتحديداً الدور الاستعماري فيها، وتعارضها مع البنـى الديموغرافية، يُضاف إليها حداثة الدولة الإفريقية وأنظمتها السياسـية وتضارب مصالحها.

وتأسيساً على ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- الحلـول الناجعة للمشـكلات الأمنية في المناطـق الحدودية الإفريقية تقتضي مكاشـفة تعالـج المعضلات الجوهرية في تلـك المناطق؛

(١) خالد وليد محمود، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء.. إثيوبيا دراسة حالة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٠١/٢٤، ص٧.

حتى إن تعارضت مع مصالح الأنظمة السياسية، وذلك من خلال التوصيف الحقيقي للمشكلات ومعالجتها في مصادرها، وفي المقدمة تلك الاختلالات المركزية التي ترافق الدولة الإفريقية منذ نشأتها، لأنّ حوكمة الحدود يستحيل أن تتمّ من دون حكم رشيد.

٢- طريقة تخطيط الحدود السياسية وطبيعة التضاريس، والتركيبة الديموغرافية السائدة فيها، تجعل مراقبتها مهمة في غاية الصعوبة، أو مهمة شبه مستحيلة، للقضاء على كلّ أشكال المشكلات الأمنية فيها، نظراً لتشابك العوامل بين المحلية والإقليمية والدولية، كما تتداخل فيها كلّ الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن الجغرافية والثقافية.

٣- انتهجت الأنظمة الإفريقية الكثير من السياسات التي عمّقت من تلك المشكلات الأمنية على مستوى مناطقها الحدودية، كاهتمامها بالسلطة المركزية ومحيطها؛ مقابل إقصاء وتهميش سكان المناطق الحدودية، لذلك يتوجب إعادة النظر في العلاقة بين الأطراف والمركز؛ بما يحقق قدراً من العدالة في النمو والتنمية.

٤- أضحت المناطق الحدودية تدور في حلقة مفرغة بين تدهور الظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية من جهة، ونشاط الحركات الانفصالية والجماعات المسلحة، وشبكات الجريمة المنظمة من جهة أخرى، فكلٌّ منها يمكن اعتباره سبباً ونتيجةً للآخر، ولكن في المحصلة الأخيرة كلّ ذلك يؤدي إلى استدامة تلك المشكلات الأمنية، وما يترتب عنها من اضطرابات اجتماعية، وعدم استقرار سياسي.

٥- يستحيل الفصل الكلي بين المشكلات في المناطق الحدودية مهما بذلت الدول من جهود لتأمين حدودها، لأنّ تداعياتها ستظهر وستمتد من أطراف الدول إلى مركزها، ومن ثمّ إلى علاقات الدول الثنائية والإقليمية، خاصّةً في مرحلة الأزمات، لذلك فإنّ التعاون الإقليمي حتمية لا يمكن الاستغناء عنها للنهوض بهذه المناطق.

الحلول الناجعة للمشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية تقتضي مكاشفة تعالج المعضلات الجوهرية في تلك المناطق

٦- يتوجب مراعاة البنية السوسيولوجية لسكان المناطق الحدودية بدلاً من الحلول القسرية؛ لأنه مهما تشددت الدول في إجراءات المراقبة لضبط الحركة في مناطقها الحدودية فإنها ستواجه مشاكل كثيرة في ظلّ وجود علاقات اجتماعية بين طرفي الحدود ستسعى إلى البحث عن ثغرات لتجاوز تلك الرقابة، وقد تتطور إلى مواجهات عنيفة كما حصل في العديد من الحالات.

٧- تبقى إفريقيا مجالاً لنفوذ القوى الدولية المتنافسة على القارة، والتي ترى فيها فضاءً جيوسياسياً خصباً يحوي الكثير من الفرص، لذلك فإنّ دورها سيكون باعثاً لعدم الاستقرار من خلال تغذيتها للنزاعات والصراعات (ومنها تلك التي تجري في المناطق الحدودية) كلما اقتضت مصلحتها ذلك، من هنا يتوجب على الدول الإفريقية أخذ زمام المبادرة وإعادة صياغة علاقاتها مع كلّ القوى الكبرى، وفي هذا الإطار فإنّ المنظمات الإقليمية الإفريقية- كأطر مؤسسية جامعة- يمكن أن توفّر قدراً من التوازن في العلاقة ■